● أخبار قصيرة

مؤتمر سياحي في كراتشي لشرح قدرات إيران السياحية

انعقد مؤتمر «إيران الجذابة» الثالث في كراتشي باعتبارها القلب التجاري لباكستان بهدف شرح الإمكانات السياحية للجمهورية الإسلامية الإيرانية كأرض الفصول الأربعة ومن اجل تعرف الناشطين السياحيين في باكستان على هذه الامكانيات لتشجيع السياحة بين البلدين الجارين.

وعُقد المؤتمر في مدينة كراتشي الساحلية، باستضافة القنصلية العامة لجمهورية إيران الإسلامية وبحضور مدراء وممثلي ١٧٠ وكالة سياحية ورؤساء قوافل الزيارة وممثلي الخطوط الجوية الباكستانية.وكان القناصل العامون وبعض الدبلوماسيين الأجانب المقيمين في كراتشي من بين ضيوف المؤتمر السياحي الإيراني. كما حضر سيد ناصر حسين شاه، وزير التخطيط والطاقة في حكومة السند الباكستانية، وزير موتيوالا، المدير التنفيذي لمنظمة تنمية التجارة الباكستاني، كضيفين خاصين لهذا الحفل.وأعرب المسؤولون الباكستانيون عن ارتياحهم للجهود الجادة التي تبذلها إيران في اتجاه التآزر بين مؤسسات التنمية السياحية والجهود المبذولة لتشجيع مواطني بعضهم البعض على استغلال الفرص المتاحة لتوسيع العلاقات الثقافية والسياحية.

وأشادوا بالبنية التحتية القوية لإيران في مجال النقل والاتصالات، وقالوا: لا ينبغي أن نلتفت إلى المزاعم ضد إيران، لأن الشعب الإيراني أثبت كيف حقق إنجازات كبيرة، خاصة في صناعة السياحة، من خلال إدارة العقوبات أحادية الجانب التي فرضها الغرب.

وكان الهدف من هذا المؤتمر هو جذب المزيد من السياح الباكستانيين للاستفادة من القدرات المهمة للسياحة الإيرانية بما يتماشى مع سياسة التنمية والاعتماد على الاقتصاد غير النفطي واستنادا إلى مبادئ دبلوماسية الاقتصاد المقاوم التي تم التأكيد عليها من قبل قائد الثورة.وشرح القنصل العام الإيراني في كراتشي حسن نوريان فرص البلدين لتطوير العلاقات السياحية ودعم القطاع الخاص بما يحقق الأهداف المشتركة.وأشادنوريان بالنهج الإيجابي والمتسق لحكومة ولاية السند في اتجاه تعزيز السياحة ودعم العلاقات الشعبية بين البلدين وقال: ان القنصلية الايرانية العامة في كراتشي بحثت مبادرات لدعم مجال السياحة في السنوات الأخيرة، ولاقت ترحيبا من الناشطين في مجال السياحة ومسؤولي المؤسسات ذات الصلة في البلدين.وأضاف نوريان: إن تطوير السياحة وتسهيل رحلات الزوار هي أولوية أعمالنا المستمرة، بما في ذلك المساعدة في تسيير خط الطيران «كراتشي – مشهد»، والذي تديره حاليًا شركة «تابان» الإيرانية، فضلا عن خط الطيران الموجود منذ السابق بين طهران وكراتشي بواسطة شركة «هما» (الخطوط الجوية الايرانية).

كما أعلن عن تلقي طلبات جديدة من بعض شركات الطيران الإيرانية التي تحرص على تسيير خطوط طيران جديدة بين البلدين الجارين.وأضاف نوريان: نظر للمسافة القصيرة من ميناء كراتشي إلى حدود ريمدان (غبد) بمثابة المعبر الحدودي الرسمي الثاني للبلدين، والذي يقع بالقرب من ميناني تشابهار الايراني وجوادر الباكستاني، فإن العديد من الزوار والسياح يستخدمون هذا الطريق للتنقل، والذي يعتبر طريقا اقصر واكثر اقتصادا وامنا مقارنة بالطريق بين كويتا وتفتان (ميرجاوه).

مؤكداً بأن أفريقيا سوق جيدة للمنتجات النفطية والبتروكيماوية الإيرانية

مسؤول:إيران تخطط لإرسال وفد تجاري إلى القاهرة في يناير المقبل

قال مدير المكتب الأفريقي لمنظمة تنمية التجارة الإيرانية إن تطوير العلاقات الاقتصادية ضروري لتعزيز العلاقات السياسية لاسيما فيما يتعلق في تعزيز التجارة بين إيران ومصر، معلنا أن إيران وبعد أن التقى وزير تجارتها مع وزير التجارة المصري على هامش اجتماع منظمة التجارة العالمية في الإمارات تخطط لإرسال وفد تجاري إلى القاهرة في يناير المقبل.

وأوضح محمد رضا صفري، لوكالة إيلنا، المستجدات الأخيرة للتجارة الإيرانية الأفريقية: في عام ٢٠٢٣ بلغت قيمة صادرات إيران إلى الدول الأفريقية ٦٩٥ مليون دولار، والواردات ٩٦ مليون دولار. ومن مجموع الأرقام المذكورة بلغت قيمة صادرات إيران إلى دول شمال أفريقيا هذا العام ٦٠ مليون دولار، كما بلغت قيمة واردات إيران من هذه المنطقة مليون دولار.

وأضاف: ومن بين الدول الأفريقية، تتمتع غانا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وكينيا بأكبر قدر من العلاقات التجارية مع إيران، ومن بين دول شمال إفريقيا، تتاجر الجزائر ومصر وليبيا وتونس مع إيران أكثر من الدول الأخرى في المنطقة.وذكر مدير المكتب الأفريقي لمنظمة تنمية التجارة الإيرانية أن سماد اليوريا وسبائك الحديد والقار تصدرها إيران إلى أفريقيا أكثر من أي سلع أخرى، وقال: تعد المنتجات المائية والتبغ والأحجار الكريمة والشاي والذرة الحيوانية من أهم واردات إيران من أفريقيا.

وواصل: بلغ متوسط قيمة التجارة بين إيران وأفريقيا في السنوات الأخيرة نحو مليار دولار، وقد تحققت هذه القيمة بينما في عام ٢٠٢٢ بلغ حجم التجارة بين جميع الدول الأفريقية ١٤٠٠ مليار دولار، ٧٢٥ مليار دولار من هذا الرقم واردات إلى أفريقيا و٦٧٧ مليار دولار صادرات من هذا البلد.

إنشاء ١٢ مركزاً تجارياً إيرانياً في القارة الأفريقية

وأوضح: ليس لدى التجار الإيرانيون معرفة تفصيلية بإفريقيا ولديهم خوف خفي فيما يتعلق بالتواصل مع هذه القارة، فهم يعتقدون أنه لا يوجد أمان استثماري في أفريقيا، بالتالي، هم يختارون هذه القارة كوجهة تصدير عندما لا يكون لديهم خيار آخر، وبالطبع فإن الجانب الأفريقي أيضًا ليس لديه معرفة تفصيلية بإيران.

السوق الأفريقية بحاجة كبيرة للأدوية المنتجة في إيران

وأكمل صفري: في القمة الإيرانية الأفريقية هذا العام، استضافت إيران ضيوفاً من أكثر من ٣٠ دولة أفريقية، كان معظمهم من المسؤولين الحكوميين والتجار الأفارقة، وكان يتخيل بعضهم، ممن جاء إلى إيران لأول مرة، أن التقدم في التقنيات والبنية التحتية في إيران أضعف مما يرونه.

وأشار إلى نشاط إيران الاستشاري اللافت في جنوب أفريقيا والجزائر وإنشاء ١٢ مركز تجاري إيراني في هذه القارة، وذكر: ربما مشاكل إيران التجارية مع الدول الأخرى لها تعقيدات، لكن في التجارة مع أفريقيا، إذا تم حل مشكلة التبادلات المالية والضمانات، فإن التجارة ستكون سهلة.

وقال إن "الترانزيت المباشر من إيران إلى دول شرق إفريقيا ممكن وتبذل الجهود لجعلها ممكنا بالنسبة لدول شمال هذه القارة، ونحاول أيضًا تسيير رحلات جوية مباشرة مع الدول التي لدينا معها المزيد من التجارة".

ولفت صفري إلى النشاط الملحوظ للصين والإمارات وتركيا في أفريقيا، فقال: تمتلك أفريقيا الكثير من المعادن ويمكن أن تكون مصدراً للمواد الخام المعدنية لإيران، كما تتمتع هذه القارة بوفرة المياه والأراضي الخصبة، لكنها تعاني من ضعف الميكنة الزراعية والبنية التحتية، لذلك من الممكن استخدامها للزراعة خارج الحدود الإقليمية.وصرح مدير المكتب الأفريقي لمنظمة تنمية التجارة الإيرانية: تعد أفريقيا سوقًا جيدًا للمنتجات النفطية والبتروكيماوية الإيرانية، ولديها حاجة كبيرة للأدوية المنتجة في إيران. كما يمكن أن تكون إيران وجهة جيدة للسياح والسياحة العلاجية لأبناء هذه القارة.

وتغامر باستمرارها في زيادة الديون الفدرالية

استمرار ارتفاع الديون الأميركية يهدد بزوال إمبراطوريتها

تغامر الولايات المتحدة باستمرارها في زيادة الديون الفدرالية وتجاوزها حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث يبدو عامة الناس غير مبالين، والحكومة غير قادرة على عكس هذا الاتجاه.

وتفيد صحيفة وول ستريت جورنال الأميركية بأن دين الولايات المتحدة سيتجاوز ناتجها المحلي الإجمالي هذا العام، وهو وضع له أوجه تشابه تاريخية تنذر بنتائج قاتمة بالنسبة للدول التي تتراكم التزاماتها في دفع الفائدة على ديونها متجاوزة الإنفاق على الدفاع.

وتشير الصحيفة إلى أنه في السنوات الأخيرة أشرف كل من الرئيس السابق دونالد ترامب والرئيس الحالي جو بايدن على زيادات مماثلة في الدين الوطني، حوالي ٧ تريليونات دولار لكل منهما خلال فترة ولايتيهما.وعلى الرغم من هذه الأرقام المرعبة وفق وصف الصحيفة، فإن الاستجابة الوطنية كانت سلبية إلى حد كبير، مع عدم معالجة أي من الطرفين بشكل كبير التحدي المالي الذي يلوح في الأفق.

وسلط المؤرخ نيال فيرغسون مؤخرا الضوء على «قانون الأحوال الشخصية للتاريخ»، الذي ينص على أن «أي قوة عظمى تنفق على أقساط الديون (أقساط الفائدة على الدين الوطني) أكثر مما تنفق على الدفاع لن تظل عظيمة لفترة طويلة".

وأشار فيرغسون إلى أن الأمر ذاته حدث في الإمبراطورية الإسبانية والنظام القديم في فرنسا والإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية البريطانية، وهو يلوح الآن في الولايات المتحدة.

ويتوقع مكتب الميزانية في الكونغرس «سي بي أو" (CBO) أنه بسبب ارتفاع أسعار الفائدة جزئيا، ستنفق الحكومة الفدرالية ٨٩٢ مليار دولار في هذه السنة المالية الحالية على مدفوعات الفائدة للدين الوطني البالغ ٢٨ تريليون دولار، ومبلغ الفائدة هذا يتجاوز الآن الإنفاق الدفاعي المحدد في الميزانية بـ٨١٦,٧ مليار دولار، ويكاد يطابق نفقات الرعاية الصحية، وفقما ذكرته الصحيفة.

طفرة في الميزانية

وتذكر الصحيفة أنه في السنوات الأخيرة تراكمُ واشنطن الديون بشكل شديد الحدة، وللمقارنة ففي أواخر التسعينيات، أظهرت الميزانية الفدرالية فائضا لفترة وجيزة، في حين يتوقع أن يصل العجز هذا العام إلى ١,٩ تريليون دولار.وقبل عشرة أعوام، كان الدين الحكومي يعادل نحو ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في وقت يتطابق فيه هذا العام مع الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يبلغ ١٠٦٪ بحلول عام ٢٠٢٨. وبحلول عام ٢٠٣٤، من المنتظر أن يصل ١٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

العواقب الاقتصادية

ويتوقع مكتب الميزانية في الكونغرس أن عبء الدين سوف يؤدي إلى انخفاض نمو الدخل بنسبة ١٢٪ على مدى العقود الثلاثة المقبلة، مع مزاحمة أقساط الديون للاستثمارات الأخرى.ورغم أن قانون المسؤولية المالية الذي تعرض لانتقادات شديدة ساعد في خفض العجز هذا العام، فإن التحذيرات التاريخية بشأن أزمات الديون المتصاعدة تظل قوية، حسبما ذكرته الصحيفة. وتفترض النظرية النقدية الحديثة أن البلدان التي تسيطر على عملاتها يمكنها دائما خلق المزيد من المال وتجنب العجز عن السداد، ولكن التاريخ يقدم دروسا أقل طمأنينة.

الصحة المالية الحالية

وقد تواجه الولايات المتحدة أزمة ديون ناجمة عن خفض التصنيف الائتماني أو رفض الممولين الدوليين الإقراض، كما أوضحت وول ستريت جورنال.

وتشير وزيرة الخزانة جانيت يلين إلى أن تثبيت الدين عند المستويات الحالية أمر معقول، لكنها تحذر من أن تمديد التخفيضات الضريبية قد يؤدي إلى تفاقم الوضع.وقالت الوزيرة في مقابلة أجرتها معها شبكة «سي إن بي سي» مؤخرا، «إذا كان من الممكن تثبيت الدين عند المستويات الحالية، فنحن في وضع معقول». ومع ذلك، حذرت من أن المزيد من التخفيضات الضريبية دون زيادة مقابلة في الإيرادات أو خفض الإنفاق يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع ديون البلاد كحصة من اقتصادها.

وعلى الرغم من التوقعات الكئيبة، فإن هناك أمثلة لدول تمكنت بنجاح من تحقيق استقرار مواردها المالية. وقد تمكنت بريطانيا من تحقيق نجاح في هذا المجال قبل أن تعود إلى الديون، وخرجت كندا والدانمارك والسويد وفنلندا من أزمات الديون الأخيرة للعودة إلى الصحة المالية.

الدين الحكومي يعادل نحو ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي

حلول سياسية

وفي الثمانينيات، أدت المخاوف بشأن ارتفاع الديون إلى تغييرات في السياسات وفترة وجيزة من الفوائض في التسعينيات. ولكن اليوم، أصبحت الإرادة السياسية اللازمة لمعالجة العجز والديون غائبة، حسبما تقول الصحيفة.ويرتفع الدين بسبب ارتفاع أقساط الفائدة وعدم كفاية الإيرادات الضريبية لتغطية الضمان الاجتماعي والرعاية الطبية، مع عدم رغبة أي من الطرفين في معالجة برامج الاستحقاقات هذه.

وتؤكد الصحيفة أن الجمهوريين والديمقراطيين يستخدمون الدين كمبرر لتفضيلاتهم السياسية، متجاهلين الحاجة إلى العزم والانضباط بين الحزبين.وتشير وول ستريت جورنال إلى أن الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك سيتطلب مستوى من الانضباط والتصميم من الحزبين، وهو ما تفتقر إليه واشنطن اليوم بشدة، رغم وجوده في بعض الأحيان في الماضي.

خبراء قلقون

وأشار المؤرخ بول كينيدي، الذي ألف كتاب «صعود وسقوط القوى العظمى» من جامعة ييل، إلى أن مسار أميركا الحالي يعكس القوى العظمى الماضية التي أفرطت في التوسع.وحذر كينيدي من أنه بحلول القرن الـ٢١ «سوف يؤدي تفاقم الدين الوطني ومدفوعات الفائدة إلى تحويل مجاميع غير مسبوقة من الأموال في هذا الاتجاه».

وفي مقابلة أجريت معه مؤخرا، أعرب كينيدي عن قلقه بشأن قدرة أميركا على تحمل مستويات ديونها من دون مواجهة عواقب اقتصادية وخيمة. في حين يسلط غيرالد إف سيب من صحيفة وول ستريت جورنال الضوء على هذه المخاوف، مشيرا إلى أن النظام السياسي الأميركي استجاب في السابق لأزمات الديون بتغييرات سياسية فعالة.

ومع ذلك، فإن المناخ السياسي الحالي لا يُظهر دلائل تذكر على مثل هذا التعاون بين الحزبين.